عضو عربي في الكنيست: قانون شرعنة الاستيطان سرقة في وضح النهار

مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى المبارك وتوتر في القدس

مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى

الأراضي المحتلة – «وكالات»: واصل المستوطنون المتطرفون، صباح أمس الأربعاء، عمليات اقتحامهم للمسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة، تحت حراسة مشددة من عناصر الوحدات الخاصة في جيش وشرطة الاحتلال الإسرائيلي، وسط احتجاجات المصلين الفلسطينيين.

وأكدت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس: أن فترة الاقتحامات الصباحية اليوم، شهدت اقتحام نحو أربعون مستوطنا متطرفا من جهة باب المغاربة الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، وقاموا بجولات استفزازية داخل باحات المسجد.

وشهدت البلدة القديمة في مدينة القدس توترا شديدا نتيجة تواصل اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، وتكثيف الإجراءات الأمنية في محيط البلدة القديمة، وفي حي بيت حنينا، حيث نفذت جرافات الاحتلال عملية هدم لبناية سكنية.

وأفاد شهود عيان أن قوات كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت منطقة تل الغول في حي بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة، وشرعت بهدم بناية سكنية تعود للمواطن أيمن أبو أرميلة بحجة البناء دون ترخيص.

من ناحية أخرى وصف العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي، جمال زحالقة، قانون شرعنة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بأنه سرقة في وضح النهار، داعيا لتوجه القيادة الفلسطينية لمحكمة الجنايات الدولية لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين على هذا القرار.

وقال زحالقة، إن «إسرائيل تفسّر صعود اليمين المتطرف في العالم على أنه ضوء أخضر للجريمة المنظمة، التي تقوم بها كدولة»، مشيرا إلى أنها تحاول إضفاء صبغة قانونية لسرقة في وضح النهار، رغم علمها بأن القانون غير دستوري ويعتبر خرقا فاضحا وفظا للقانون الدولي.

وأضاف، أن «كل المستوطنات غير شرعية، سواء بنيت على أراض خاصة أو أراض عامة، وما يسري بشأنها ليس القانون الإسرائيلي بل القانون الدولي والقرارات الدولية، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن نهاية العام المنصرم، الذي أكد عدم شرعية المستوطنات بالمطلق».

وعن خطورة القرار، أوضح زحالقة أن «القانون لا يمنح الشرعية لـ 16 مستوطنة قائمة فحسب، بل أنه يمنح وزير القضاء الإسرائيلي صلاحية إضافة مستوطنات للقائمة، ما يعني أنه يفتح الباب على مصراعيه للسيطرة على أراض فلسطينية خاصة ومصادرتها رسميا بعد البناء عليها».

وشدد زحالقة على أن هذا القانون غير شرعي، استنادا إلى القانون الدولي بغض النظر عن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن إبقائه أو إلغائه، وتابع: «لقد آن الأوان للتوجه إلى المحاكم الدولية لمحاكمة المسؤولين عن جريمة الاستيطان وعن القانون الجديد».

من جهة أخرى أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس الأربعاء أن مجمل ردود الأفعال الدولية على إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون تسوية «شرعنة» المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، لا ترتقي الى مستوى وخطورة تلك الجريمة، ولا تعدو كونها تكرارا لصيغ الإدانة الشكلية وعبارات الاستنكار والقلق والتخوف والرفض، التي لا تتضمن توجها حقيقيا نحو مساءلة الاحتلال ومحاسبته.

وأضافت «إنها ترحب بالإدانات الدولية الواسعة التي تعكس ضجر المجتمع الدولي من حالة التمرد الإسرائيلي المتواصلة على القانون الدولي، واستخفافها بإرادة السلام الدولية، وتعبر عن عزلة إسرائيل كقوة احتلال، وتجسد في ذات الوقت الإجماع الدولي على رفض الاستيطان وإدانته بأشد العبارات بصفته العقبة الرئيس أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين».

وقالت الوزارة «إنها تتابع باهتمام بالغ ردود الفعل الإقليمية والدولية على إقرار الكنيست الاسرائيلية لما يسمى «قانون التسوية»، الذي يتيح لدولة الاحتلال شرعنة آلاف الوحدات الاستيطانية التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة، وسرقة المزيد من الأرض الفلسطينية».

وأشارت إلى حالة الصمت غير المبرر التي تلف مواقف بعض الدول حتى الآن، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يثير العديد من التساؤلات بشأن موقفها من الاستيطان ودعم عملية السلام، وحرصها على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأكدت الوزارة أن دولة الاحتلال باتت تتعايش مع جميع صيغ الإدانة للاستيطان، ما دامت تلك الصيغ لا تتضمن عقوبات حقيقية عليها، ولا تلقي بظلالها على العلاقات الثنائية بين تلك الدول وإسرائيل، كما أن دولة الاحتلال تفسر تلك الردود والإدانات الشكلية على أنها تشجيع لها لمواصلة انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، عبر تصعيد عملياتها الاستيطانية الهادفة إلى إغلاق الباب نهائيا أمام قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

وقالت الوزارة في بيانها، إن انتهاكا جسيما بحجم هذا التشريع الاستعماري يستدعي عقد جلسة عاجلة وخاصة لمجلس الأمن، لاتخاذ الإجراءات والقرارات الملزمة والكفيلة بوضع حد لتغول إسرائيل الاستيطاني وتمردها على قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمة ذلك اعتماد الآليات الدولية الملزمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334، ودعم التوجه الفلسطيني لمحاكمة إسرائيل كقوة احتلال، أمام المحاكم الدولية المختصة.

«الخارجية» الفلسطينية: الردود الدولية على قرار الاستيطان لا ترقى لمستوى الجريمة

«الشباب» الصومالية تقتل 4 حراس في فندق ببلاد بنط

مسلحو حركة الشباب الصومالية

مقديشيو – «وكالات»: قال مسؤول صومالي كبير إن مقاتلين من حركة الشباب اقتحموا، أمس الأربعاء، فندقا في بوصاصو عاصمة منطقة بلاد بنط شبه المستقلة، وقتلوا أربعة حراس كما لقي مهاجمان حتفهما.

وقال حاكم منطقة باري يوسف محمد «اقتحم ثلاثة مقاتلين من الشباب فندق إنترناشونال فيلدج صباح أمس، تلقى أربعة حراس واثنان من المهاجمين حتفهم في الاشتباك».

وتابع قائلا «لحسن الحظ أن المهاجمين لم يدخلوا الغرف، دار الاشتباك داخل المجمع ولاذ مقاتل ثالث بالفرار ونحن نتعقبه، كل من الفندق آمنون».

الصليب الأحمر يعلن مقتل ستة من موظفيه وفقدان اثنين في أفغانستان

آليات تابعة لجهاز الصليب الأحمر

كابول – «وكالات»: قتل ستة من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر واعتبر إثنان آخران في عداد المفقودين في شمال أفغانستان، بحسب ما أعلنت اللجنة الدولية الأربعاء مؤكدة تزايد المخاطر التي تواجه موظفيها في البلد الذي تمزقه الحرب.

وقال المتحدث باسم الصليب الأحمر «نحن مصدومون ونشعر بحزن بالغ» من دون أن يكشف عن تفاصيل الحادث الذي وقع في ولاية جوزجان.

برلين: الحكومة الألمانية توافق على توسيع الرقابة «للخطيرين أمنياً» بالأصفاد الإلكترونية

برلين – «وكالات»: وافق مجلس الوزراء الألماني الأربعاء، على مشروع قانون يُسهل شروط مراقبة الجنائيين المتطرفين بأصفاد إلكترونية في كواحلهم، لحماية البلاد من مخاطر الإرهاب.

ووفق مشروع القانون الذي وضعه وزير العدل الألماني هايكو ماس، يُمكن تطبيق هذا النوع من الرقابة على المدانين في جرائم خطيرة، مثل الإعداد لأعمال عنف تعرض أمن الدولة للخطر الجسيم، ودعم تنظيمات إرهابية.

وقال ماس: «المتطرفون المدانون لا يستحقون أي تسامح. يتعين علينا وضعهم تحت رقابة خاصة تماما»، موضحا في المقابل أن الأصفاد الإلكترونية ليست حلاً شاملاً للقضاء على مخاطر الإرهاب.

دوتيرتي يدافع عن حربه على المخدرات ويشتم رئيساً سابقاً لكولومبيا

الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي

مانيلا – «وكالات»: دافع الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي بشدة أمس الأربعاء عن حربه على المخدرات نافيا مزاعم عن عمليات إعدام خارج نطاق القانون ورافضا نصيحة رئيس كولومبي سابق حثه على ألا يكرر أخطاءه.

ووعد دوتيرتي وهو مدع سابق بالوقوف إلى جانب من يقاتلون على الجبهات الأمامية للحرب ووصف الرئيس الكولومبي السابق سيزار جافيريا بأنه «أحمق» بسبب مقالة صحفية حذره فيها جافيريا من أن السياسة التي تركز على الأمن ضررها أكثر من نفعها.

وأوقف دوتيرتي الأسبوع الماضي عمليات الشرطة لمكافحة المخدرات بعد مقتل رجل أعمال كوري جنوبي على يد رجال شرطة فاسدين من إدارة مكافحة المخدرات. وكلف الرئيس الوكالة الفلبينية لمكافحة المخدرات بالمهمة ويعتزم نشر قوات كتعزيزات.

وقال دوتيرتي إن حربه على المخدرات تستهدف تفكيك هذه التجارة وليس القتل وإنه لن يحاسب إلا إذا اتهم مسؤولو إنفاذ القانون بعمليات إعدام دون وجه حق في المداهمات والعمليات السرية.

وتولى جافيريا رئاسة كولومبيا بين عامي 1990 و1994 وناشد في مقالته التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز أمس الأول الثلاثاء دوتيرتي استخدام استراتيجيات بديلة لمكافحة المخدرات وشرح أسباب فشل حملات كولومبيا على عصابات الكوكايين.

وعبر عن أمله في أن يتحاشى دوتيرتي النهج الصارم والا يقع في نفس الفخ، وكتب يقول موجها حديثه لرئيس الفلبين «صدقني لقد تعلمت هذا الدرس بصعوبة».

وقال دوتيرتي إن «جافيريا يلقي محاضرة وإن حالة الفلبين مختلفة عن كولومبيا».

فرنسا: توجيه تهمة الإرهاب رسمياً لمنفذ الهجوم على متحف اللوفر

المتهم بهجوم اللوفر عبد الله حماحمي

باريس – «وكالات»: اتهمت النيابة الفرنسية رسميا المصري المتهم بتنفيذ هجوم ضد العسكريين في محيط متحف اللوفر الجمعة الماضي، عبد الله حماحمي، «بمحاولة قتل على صلة بعمل إرهابي، بالتواطؤ مع تشكيل إرهابي، بهدف ارتكاب جرائم، والاعتداء على الأشخاص».

ونقلت صحيفة لوفيغارو الفرنسية الأربعاء، أن المتهم بتنفيذ الهجوم، سيُعرض على قاض فرنسي متخصص في القضايا الإرهابية، ليتلو عليه بشكل رسمي التهم الموجهة إليه، ومطالبته بالإعداد لدفاعه عن نفسه «فور تحسن وضعه الصحي».

وكان المتهم الذي أصيب بطلقات نارية في المعدة والبطن، وخضع إلى جراحة عاجلة، تجاوز المرحلة الحرجة الإثنين.

ولكن وضعه تدهور بشكل مفاجئ مساء الثلاثاء، ما حتم رفع الاعتقال الاحترازي الذي فرضته عليه السلطات الفرنسية في انتظار تحسن وضعه الصحي، قبل أن تتهمه رسمياً الأربعاء.

ومن جهة أخرى نقلت قناة بي إف إم تي في، عن مصادر قضائية، أن التحقيقات التي تجريها مختلف الدوائر، تركز على تحويلات مالية أجراها المتهم، لفائدة شخص مجهول خارج فرنسا، في مؤشر على مطاردة الأمن الفرنسي لعلاقات محتملة بين المتهم وشبكة أو أشخاص في الخارج.

وقالت القناة إن الحماحمي حول على التوالي 2 و 3 آلاف يورو، يومي 31 يناير و1 فبراير عبر أحد محلات الصرافة في باريس، إلى شخص مجهول خارج فرنسا.

وفي السياق نفسه، أكدت مصادر القناة أن المتهم باح بسره إلى شخص واحد على الأقل، بعد اكتشاف «وصيته» التي طالب فيها صديقه، ببيع كل ممتلكاته الشخصية، وترك بطاقته الائتمانية عنده، ومفاتيح شقته، ما يوحي بأن الشاب كان يستعد إما للموت أو السجن على الأقل.

البابا فرنسيس ينتقد معاملة مسلمي الروهينغا في ميانمار

البابا فرنسيس

وجه البابا فرنسيس أمس الأربعاء انتقاداً لاذعاً للأعمال الوحشية التي ترتكب بحق مسلمي الروهينغا في ميانمار وقال إنهم تعرضوا للتعذيب والقتل بسبب معتقداتهم الإسلامية.

وجاءت تصريحات البابا في قداسه الأسبوعي بعد تقرير الأمم المتحدة الذي ذكر الأسبوع الماضي أن قوات الأمن في شمال البلاد ارتكبت جرائم قتل جماعي واغتصابات جماعية وأحرقت قرى.

وقال البابا «يعانون منذ سنوات وعُذبوا وقتلوا ببساطة لأنهم يريدون ممارسة ثقافتهم ومعتقداتهم الإسلامية»، وأضاف «لقد طردوا من ميانمار ونقلوا من مكان لآخر لأن لا أحد يريدهم. لكنهم ناس طيبون ومسالمون ليسوا مسيحيين، وهم ناس طيبون، هم أشقاؤنا وشقيقاتنا».

وبعد صدور التقرير الجمعة الماضي، قال المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد الحسين، إن زعيمة ميانمار أونج سان سو كي تعهدت بالتحقيق في المزاعم.

وكانت ميانمار التي تقطنها أغلبية بوذية نفت من قبل تقريباً كل مزاعم انتهاك حقوق المسلمين في الشمال، ومن المتوقع أن يزور البابا بنجلادش في وقت لاحق العام الجاري.